مجلة جامعة الملك سعود، م٥، العلوم الإدارية (١)، ص ص ١٨١-٢٢٠ (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)

ضرورة البديل: دراسة حول مدى فاعلية استراتيجيات التنمية

عبدالله الطاهر

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤١٢/١/٢٣هـ، وقبل للنشر في ١٤١٢/٨/٢٣هـ)

ملخص البحث. يدور البحث حول دراسة وتحليل الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها استراتيجيات التنمية القائمة، وبيان مدى فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية المعاصرة. والافتراض الأساسي هو أن استراتيجيات التنمية القائمة غير فعالة في تغيير واقع التخلف الذي تعيشه الدول النامية، من ثم لابد من البحث عن بديل أكثر فعالية. وقد أثبت التطبيق العملي لاستراتيجيات التنمية أنها فشلت في القضاء على مشاكل التخلف أو الحد من تفاقمها. وقد أظهرت الدراسة أن هناك عجزا كامنا في هذه الاستراتيجيات في عدة محاور. أولا، عدم إمكانية تلك الاستراتيجيات في توضيح الكيفية المناسبة لصياغة أداة التنمية، وهو الإنسان، في الدول النامية. حتى تكون الأداة صالحة لتحقيق التغيرات اللازمة للتنمية. ثانيا، هناك قصور في هذه الاستراتيجيات في تحديد المسار الملائم لإحداث التنمية في الدول النامية. بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تولدت وتراكمت بسبب استخدام بعض تلك الاستراتيجيات مما زاد من العقبات أمام عملية التنمية. ثالثا، هناك غموض في الأهداف التي تسعى استراتيجيات التنمية إلى تحقيقها. فبالرغم من أن هناك اتفاقًا عامًا على أن الإنسان وتحقيق سعادته أو تحسين نوعية الحياة له هو الهدف الذي تتضمنه كل استراتيجية، إلا أنه يوجد اختلاف واضح بين تلك الاستراتيجيات في كيفية تحديد معنى السعادة. بالإضافة إلى الاختلاف في كيفية تحديد نوع وكمية السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية، ومن هو الذي سيتخذ القرار في تحديد هذه الحاجات. يستنتج من هذا كله ضرورة النظر من أجل إيجاد استراتيجية للتنمية تعطي الإجابة عن كل التساؤلات التي عجزت استراتيجيات التنمية القائمة بإعطاء الجواب عنها. وقد اقترحت الدراسة البديل الإسلامي بتبني استراتيجية التنمية الشاملة في الإسلام حيث فيه الإجابة الشافية عن كل تلك التساؤلات.

مقدمة

إن استعراض الكتابات الحديثة حول التنمية ومشاكل التخلف في الدول النامية يشير إلى أن هناك شبه اتفاق بين علماء الاقتصاد وغيرهم من المشتغلين في هذا الميدان، على أن الأداء الاقتصادي للدول النامية في العقود الثلاثة الأخيرة لم يحقق التوقعات الأولية لنظريات التنمية، حيث فشلت استراتيجيات التنمية المستخدمة في تلك الدول في القضاء على كثير من مشاكل التخلف والفقر، ولم تستطع بالتالي الحد من تفاقمها [١؛ ص٣٢، ١٢٩ و٢؛ ص٥٥].

إن تزايد مشاكل التخلف والفقر في الدول النامية يستدعي إعادة النظر والبحث عن استراتيجيات بديلة للخروج من هذه المعاناة، وإسراع الخطى لتحقيق حياة آمنة ينعم فيها أفراد المجتمع بالطمأنينة والاستقرار في شتى مجالات الحياة. وتتوافق آراء المختصين في شؤون التنمية بأنه كلما كانت استراتيجيات التنمية المأخوذ بها أقرب إلى قيم وثقافة ومقومات حضارة المجتمع المراد تنميته، كلما كان ذلك أدعى لنجاح وفاعلية هذه الاستراتيجية وتأكيد تأثيرها في القضاء على ما يعانيه المجتمع من مشاكل فضلا عن تحقيق الأهداف المرجوة منها بأقل تكاليف اجتماعية ممكنة.

وعلى ذلك فإن الافتراض الأساس في البحث هو أن استراتيجيات التنمية السائدة في الفكر الاقتصادي المعاصر غير كافية لتغيير واقع التخلف وتحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية. وبالتالي يكون هناك ضرورة للبحث عن بديل أفضل يكون أكثر فاعلية في تحقيق الهدف.[1] ولإثبات ذلك الافتراض لابد من القيام بدراسة وتحليل للافتراضات الأساسية التي تقوم عليها استراتيجيات التنمية الحالية وبيان مدى فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة. ويتناول التحليل في هذه الدراسة الموضوعات التالية:

- مقدمة حول مفهوم التنمية الشاملة.
- أداة التنمية.

---

(١) ليكن معلوما لدى القارىء أنه ليس من هدف البحث حاليا تقديم ذلك البديل. وسيكون ذلك موضوع بحث آخر مستقل بإذن الله تعالى.

- استراتيجيات التنمية القائمة .
- أهداف التنمية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة تقتصر على التحليل النظري في بيان أسباب فشل استراتيجيات التنمية معتمدة على الحقائق المعروفة عند معظم الكتاب والمهتمين بشؤون التنمية، ومن ثم لم يلجأ البحث إلى إيراد البيانات الإحصائية التي تدل على تلك الحقائق في الدول النامية اختصارا للموضوع ولكثرة انتشارها في البحوث والدراسات في هذا المجال .

حول مفهوم التنمية الشاملة

نتيجة لما أصاب الدول النامية من فشل في التخلص من مظاهر التخلف ومحاولة تحقيق التنمية في العقود الثلاثة الأخيرة، بدأ علماء الاقتصاد والمهتمون بشؤون التنمية إعادة النظر في المرتكزات الفكرية التي قامت عليها تجربة التنمية في السابق، والتي تأثرت إلى حد كبير بمفاهيم النمو التي سادت في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وهذه المفاهيم تكاد تنحصر في المفاهيم الاقتصادية المادية فقط. فلم تعد أسباب التخلف في الدول النامية مقصورة على العوامل الاقتصادية، وإنما هناك عوامل أخرى سياسية واجتماعية لم تلق الاهتمام الكافي في السابق وقد يكون لها من قوة التأثير على عملية التنمية أكثر من العوامل الاقتصادية التي تم التركيز عليها .

وعلى ذلك يلاحظ أن معظم التعريفات لمفهوم التنمية في الوقت الحاضر يتضمن ضرورة إجراء تغييرات شاملة في المجتمعات المتخلفة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى تتمكن من الخروج من حالة التخلف إلى وضع أفضل يتم فيه إشباع الاحتياجات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع وتحقيق سعادة الإنسان . وعلى ذلك فإن شمولية التغيير هذه تجعل للتنمية خصائص مغايرة لما كانت تعنيه في السابق نذكر منها :

١ ـ تداخل العوامل المؤثرة في عملية التنمية وتداخل النتائج المترتبة عنها في المجتمع. أي بعبارة أخرى، وجود تأثير متبادل بين تلك العوامل فالجانب السياسي مؤثر في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بقية الجوانب الأخرى. ومن ثم تعد عملية التنمية متعددة الجوانب متداخلة في العوامل المؤثرة فيها ولا يمكن النظر إليها من جانب واحد دون الأخذ في الاعتبار بقية الجوانب فهي عملية شاملة لا تتجزأ فهي كالبنيان يشد بعضه بعضا [٣؛ ص٨٦].

٢ ـ تتضمن عملية التنمية عدة أبعاد متداخلة يؤثر كل منها على الآخر منها: (٢)

ا) البعد النوعي ويحدد هذا البعد نوع وحجم التغير المطلوب لتحقيق التنمية في المجالات المختلفة سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية.

ب) البعد الزمني ويحدد التوقيت اللازم لاتخاذ الإجراءات المناسبة لعملية التنمية ثم تقدير التغييرات المستقبلية في المجتمع في المستويات والمجالات كافة.

جـ) البعد المكاني ويحدد المكان الذي تتم فيه عملية التنمية وتحديد أي المواقع يحقق التحرك السليم للبعدين الأول والثاني. وهذا ما يعبر عنه بالتنمية الإقليمية أو التنمية الشاملة في أبعادها المكانية.

٣ ـ إن عمليات التغيير لن تتم بسهولة ويسر، بل سيكتنف إجراءات التنمية الكثير من الصعوبات والمشاكل. ومن ثم تحتاج عمليات التنمية لأن تكون خطوات مدروسة وإلى عمل جاد ومنظم ومستمر على كل المستويات، وفي كل المجالات وهو ما يشار إليه بالتخطيط.

٤ ـ إن إحداث التغيير المطلوب يحتاج إلى إرادة فعّالة، وهذه لا يملكها إلا الإنسان. هذا ولا تخرج إرادة الإنسان وعزمه إلى حيز الوجود إلا إذا توافرت له بيئة وظروف معينة نذكر منها [٣؛ ص١١]:

ا) ضمان حرية الإنسان في كل مجالات حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر [٤؛ ص ص ٣١ ـ ٣٢].

ب) التحقق من المنافع المتولدة من ذلك التغيير.

جـ) المشاركة الفعالة في عمليات التغيير.

د) الشعور بالمساواة مع الآخرين وبتكافؤ الفرص في الاستمتاع بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبعبارة أخرى، فإن الإنسان لا يكون وسيلة فعالة في تحقيق التنمية إلا إذا توافرت الشروط السابقة في البيئة التي يعيش بها.

٥ ـ اختلاف ظروف ومشاكل المجتمعات وقيمها وثقافتها يقتضي الأخذ في الاعتبار عند إجراء التغييرات اللازمة لعملية التنمية الأوضاع الخاصة بكل مجتمع على حاله لمراعاة مثل هذه الاختلافات. وضرورة أن تتم التنمية ضمن تصور واضح لما سيتم عليه تشكيل المجتمع في المستقبل.

٦ ـ عدم ملاءمة المعايير المستخدمة في السابق لقياس حجم ونوع التغييرات اللازمة لتحقيق التنمية. إذ أصبح من غير المناسب استخدام معيار زيادة الإنتاج القومي أو متوسط دخل الفرد الحقيقي في قياس التغيرات الهيكلية في المجتمع واللازمة لتحقيق التنمية. حيث إن هذه المعايير لا تستطيع توضيح الأبعاد الثلاثة المكاني والنوعي والزماني التي يجب أن تشتمل عليها عملية التنمية. بالإضافة إلى عدم إمكانية تصوير نوعية الحياة لأفراد المجتمع ومستوى رفاهيتهم. ومن ثم ركز عدد من الدراسات على إيجاد معايير أفضل في إظهار مدى التطور الذي تحدثه التنمية في المجتمع. ومن هذه الدراسات ما قام به المركز الألماني لبحوث المستقبل في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣م حيث عمد إلى وضع مقاييس لمكونات مستوى المعيشة في المجتمع أهمها [٤؛ ص ص ٣٢ ـ ٣٣]:

ا) التحسن في المستوى المادي للحياة، ويتعلق الأمر بمدى قدرة الفرد في الحصول على السلع والخدمات النهائية بسهولة ويسر، ومستوى الإسكان، مدى وجود فوارق إقليمية في البلد الواحد، ومدى سلامة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة... إلخ.

ب) التحسن في المستوى الصحي والبيئة، ويتعلق الأمر في مدى توافر الخدمات الصحية والوقائية ومدى المحافظة على البيئة الطبيعية.

جـ) التحسن في المستوى العلمي والثقافي ويتعلق الأمر بمستوى الخدمات التعليمية من ناحية الكم والنوع التي تقدم لأفراد المجتمع ومدى شموليتها لمختلف أقاليم الدولة، ومدى التحسن في وسائل البحث العلمي . . إلخ .

د) التحسن في المستوى الروحي والنفسي لأفراد المجتمع أي مدى توافر الخدمات الترفيهية من متنزهات وحدائق وأماكن للترويح ، وكذلك مستوى ما يتمتع به أفراد المجتمع من أمن واستقرار اجتماعي في حياتهم .

وهـذا ما يؤكـده تعـريف التنمية الاقتصـادية في تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩١م على أنها الزيادة المستمرة في مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع والتي تتضمن: الاستهلاك المادي ، التعليم ، الصحة ، وحماية البيئة ، بالإضافة إلى تكافؤ الفرص وتوافر الحريات السياسية والمدنية [٥ ؛ ص ٣١] .

بالرغم من كل هذا التطور الذي حدث في مفهوم التنمية وفي المعايير المستخدمة في قياس مستوى تحقق التنمية في المجتمعات ، إلا أنه يظل هناك قصور كبير في الكيفية التي يتم بها تحقيق الهدف وهو السعادة الحقيقية للإنسان ، أو تحسن نوعية الحياة في المجتمع .

إن مثل هذه المفاهيم النظرية لا تقدم إجابات محددة لكثير من الأسئلة العملية التي تتعلق بعملية التنمية . وهي أسئلة تدور حول طبيعة الوسيلة أو أداة التنمية وكذلك ترتبط بكيفية تحقيق التنمية وبطبيعة الهدف النهائي للتنمية ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي .

أولاً : أداة التنمية

يجمع الاقتصاديون والمهتمون بشؤون التنمية على أن الإنسان هو الوسيلة التي ترتكز عليهـا عمليات التنمية . لأنـه هو الذي يملك الإرادة اللازمة لإحداث التغيير المطلوب للتنمية . بالإضافة إلى أن جميع المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تبدأ بالإنسان . وأن تفاعل هذه المؤسسات مجتمعة بدءا بالإنسان وانتهاء بالحكومة تشكل البيئة التي يتحرك فيها المجتمع وتعمل فيها النشاطات المختلفة ومن [٤ ؛ ص٣١ و ٦ ؛ ص٢٦] .

ومن ثم فإن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتنمية مدارك الإنسان وتقويم القيم الأساسية للإنسان أخذت تتلقى اهتماما رئيسيا من قبل المفكرين وتعتبر خطوة لازمة قبل الخوض في عملية التنمية على أي مستوى كان. وعلى ذلك فإنه يجب أن تسبق عملية التنمية تلك عملية صناعة الإنسان في المجتمع حتى يكون وسيلة صالحة وفعالة من أجل القيام بالتغييرات المطلوبة للتنمية. وقد أوضح تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩١م أن من أولويات الإجراءات التي يجب أن تتخذ في الدول النامية لتحقيق هدف التنمية هو الاستثمار في الموارد البشرية، ويتضمن ذلك التعليم الأولي، الصحة الأساسية، التغذية وكذلك تنظيم الأسرة [٥؛ ص١١].

لم يعط الفكر الاقتصادي الوضعي الرأسمالي أو الاشتراكي الجواب المحدد حول كيفية تشكيل طبيعة الإنسان في المجتمعات المتخلفة، وكيف يمكن صقل فكره بالقيم الصحيحة والتصور السليم لدوره في الحياة من أجل حفز إرادته وإطلاق طاقاته الكامنة وتوجيه سلوكه من خلال الحوافز والضوابط التي تمنحها له قيمه ومعتقداته نحو خير نفسه وخير مجتمعه. ويكون الإنسان بذلك راغبا وقادرا على إحداث التغيير المطلوب للتنمية.

فالفكر الاقتصادي الرأسمالي يفترض أن الإنسان بدوافعه وغرائزه الذاتية يستطيع أن يحقق مصالحه. وبما أن المجتمع ما هو إلا مجموعة الأفراد المكونة له، فإن مصلحة المجتمع ستتحقق تبعًا لذلك. وبالتالي يترك النظام الاقتصادي الرأسمالي للإنسان الحرية المطلقة في اتخاذ القرار الاقتصادي في الموارد الاقتصادية التي يملكها أو له حق التصرف بها بما يتناسب مع تحقيق مصالحه. فنتج عن ذلك إنسان أناني لا ينظر إلا إلى إشباع شهواته ومصالحه الخاصة حتى لو تعارضت مع مصالح الآخرين أو مصلحة المجتمع. وتشكلت طبيعة الإنسان في هذا النظام وفقا لشهواته ومصالحه الخاصة. وحيث إن إشباع تلك الشهوات والمصالح المادية لا يتم إلا بالمال، فقد أصبح للمال سطوته على تشكيل طبيعة الإنسان، وأصبح المال لدى ذلك الإنسان هدفًا لذاته يسعى إلى الوصول إليه بشتى الوسائل. وبالتالي سيطر الغني صاحب القوة المادية على الفقير الذي لا يملك. وتمت صياغة القوانين والتشريعات وتنظيم المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لصالح صاحب المال في

المجتمعات الرأسمالية. فتم استغلال الإنسان القوي ماديا للإنسان الضعيف ماديا في النظام الاقتصادي الرأسمالي. ومثل هذه الطبيعة للإنسان التي تقوم على الظلم وعدم المساواة لا تصلح أن تشكل إنسان المجتمعات المتخلفة بمثلها، لأنها لن تجعل ذلك الإنسان أداة صالحة وفعالة للتغيير المطلوب لتحقيق التنمية.

أما في الفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم على الجماعية، أي أن المجتمع هو متخذ القرار نيابة عن الفرد، نجد أن المجتمع المتمثل في الحكومة التي يسيطر عليها حزب حاكم هو في الواقع الذي يحدد للإنسان وللمجتمع ما يصلح له ويتخذ عنه القرارات في كل المجالات الرئيسية. فتم حرمان الإنسان من إرادته وحريته في التعبير عن رأيه، وتم استغلاله بإسم المجتمع من قبل قلة حزبية. ووقع الإنسان في ظلم من نوع آخر. وهذا لا يجعل تشكيل طبيعة الإنسان في المجتمعات المتخلفة بهذه الصورة أداة صالحة وفعالة للتغير اللازم لإحداث التنمية.

بالإضافة إلى ما سبق، لم يكن دور الإنسان في الفكر الاقتصادي الوضعي يزيد على كونه مصدرًا لعنصر العمل يسهم مع بقية عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية. بل كان التركيز في هذا الفكر على دور رأس المال وعلى الإنسان الذي يملكه ويدير الاستثمارات في عملية التنمية. أما الإنسان في غير هذه المجالات فينظر إليه نظرة الشك التي تدور حول صحة سلوكه عند اتخاذ قراراته الاقتصادية واتهامه بعدم الرشد الاقتصادي وقصور المعرفة لديه وقصر النظر. وكذلك عدم قدرة أفراد المجتمع على المبادرة في عمل التغييرات اللازمة، ومن ثم فإن كل شيء يجب أن يعمل لهم. مما دعا المدرسة الاقتصادية الحديثة ذات النزعة التوجيهية للاقتصاد بإحلال كيانات رسمية تتمتع بالمعرفة والرشد بدل الأفراد (مثل الحكومة أو المخططين أو واضعي السياسات الاقتصادية) حتى تتغلب على نقائص سلوك الأفراد وتعمل على رفع مستوى معيشتهم عن طريق مختلف وسائل التوجيه [٧؛ ص١١ و٨؛ ص٤١]. وعلى ذلك فإن أنماط التنمية المنطلقة من الفكر الاقتصادي سواء الرأسمالي أم الاشتراكي لم تركز على الإنسان بوصفه أداة فعالة للتنمية، بالإضافة إلى ظلمها واستغلالها للإنسان في معاملته بوصفه مخلوقا مكرما عن باقي المخلوقات [٩؛ ص٥].

ومما يزيد من عمق المشكلة في الدول النامية طبيعة الإنسان فيها. حيث يعيش في حالة من الضياع وفقدان الأصالة. وقد تولد هذا من عاملين أساسين: الأول، من سيادة الجهل وانتشار الأمية بين معظم أفراد المجتمع مما جعل مصادر المعرفة لديهم تستقى من التقاليد والأعراف، والتي تعكس إلى حد بعيد مدى سيطرة العلاقات العمودية الاجتماعية في المجتمع والمصالح المستقرة فيه، بحيث يتم تشكيل فكر الإنسان في مثل هذه المجتمعات وفقا لما يمليه عليه كبير العائلة أو رئيس القبيلة أو الطائفة التي ينتمي إليها الفرد، وبدون أدنى تفكير بمدى صحة أو خطأ ما يتلقاه من معلومات. ومن الطبيعي أن مثل هذا الإنسان الذي يفقد الجزء الأكبر من إرادته لا يكون قادرا على إحداث أي تغيير، بل العكس قد يكون أداة إعاقة ورفض لأي تجديد. العامل الثاني، خارجي حيث فرضت الدول المستعمرة على مجتمعات الدول النامية (حين كانت تحت السيطرة الاستعمارية) نوعا من الحصار على قيمها وتقاليدها وأفسحت في الوقت نفسه المجال لانتشار القيم وأنماط الحياة السائد في المجتمعات الغربية. وقد ساعد ذلك نظام التعليم الذي فرضته على المجتمعات المستعمرة في الداخل واجتذاب عدد من أبناء تلك المجتمعات ليتلقوا تعليمهم في المجتمعات الغربية. فقد لعب هذا كله دورا أساسيا في تشكيل عقلية فئة من أفراد المجتمع، احتلت مراكز السلطة والقيادة والإدارة في المجتمعات النامية، حيث تبنت هذه الفئة ثقافة ونموذج الدول المستعمرة. وقد أدى ذلك إلى طمس أو تشويه الشخصية الأصلية للإنسان في هذه المجتمعات. وكذلك أدى إلى وجود صراع في المجتمع بين الفئات التي تتمسك بالقيم والتقاليد المحلية وبين التحديث على النموذج الغربي المفروض على المجتمع. وكل ذلك يشتت جهود الإنسان ويضعف دوره كوسيلة فعالة في إحداث التنمية [٣؛ ص ص ٢١٩ - ٢٢٣].

ولهذه الأسباب مجتمعة نجد أن الجهود في الدول النامية ما زالت مستمرة في البحث عن بديل أفضل عن تلك الأنظمة السائدة حتى يتسنى لها بناء وصياغة الإنسان في مجتمعاتها بناء سليما ليكون أداة صالحة للتنمية.

ثانيًا: استراتيجيات التنمية القائمة

إن استراتيجية التنمية السائدة على مستوى معظم الدول والتي استخدمت في الدول النامية بصفة خاصة كانت تقوم على أساس ما يطلق عليه باستراتيجية التنمية من الأعلى (development from above) وهذه مستمدة في الغالب من نظريات النمو السائدة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي مثل نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان ونظرية النمو المتوازن لردوان ونيركسي. وهي في ذات الوقت لها دور كبير في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي القائم حاليا.

الافتراض الأساس في هذه الاستراتيجية أن عمليات التنمية والتغيير تبدأ من مواضع معيّنة يطلق عليها مراكز النمو أو التحضر (development centres) وقد تكون هذه المراكز على شكل قطاعات ديناميكية مثل قطاع صناعي،(٣) أو تجاري أو حكومي، وقد تكون مراكز النمو في داخل أو خارج الدولة النامية. ويعود السبب في تركيز النشاط الاقتصادي في مراكز محددة إلى وجود الوفورات الاقتصادية في تلك المراكز، ومن ثم يركز عليها متخذو القرارات الاستثمارية على أساس توافر فرص النجاح والجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم [٦؛ ص ١٦].

ثم تبدأ التنمية بالانسياب والانتشار من مراكز النمو هذه إلى الأسفل، أي إلى بقية القطاعات والأماكن الأقل تطورًا في الاقتصاد من خلال ما يطلق عليه بآثار الانتشار (spread effects). وتعتمد قوة هذه الآثار وسرعة انتشارها على مستوى التقدم والتنمية في

(٣) من التطبيقات العملية لنظرية النمو غير المتوازن التركيز على القطاع الصناعي، باعتباره القطاع الرائد. وقد تولد من هذا التطبيق العملي استراتيجيتان في هذا المجال هما: استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير. وتعني الاستراتيجية الأولى بأن يتم إنتاج السلع محليا بدلا من استيرادها من الخارج. وهذا يتطلب تخفيض أو منع الواردات من سلعة صناعية معينة وقصر السوق المحلية على الإنتاج المحلي. أما استراتيجية التصنيع للتصدير فهي تعني إقامة صناعات يخصص إنتاجها الصناعي لأغراض التصدير مع إمكانية تخصيص جزء من هذا الإنتاج للاستهلاك المحلي. وبالتالي فإن هاتين الاستراتيجيتين تقعان تحت مظلة استراتيجية التنمية من الأعلى [١٠؛ ص ٣٧٥، ٣٨٢].

الاقتصاد، وعلى قوة علاقة المدخلات والمخرجات مع بعضها داخل الدول، وعلى مدى توافر القنوات الداخلية للمشروعات متعددة الجنسيات، ومدى وجود مؤسسات اقتصادية، سواء خاصة أم عامة، لنقل التنمية. بالإضافة إلى عدم وجود قيود وحواجز اقتصادية واجتماعية وسياسية أو عقبات هيكلية قد تعيق عمليات التنمية بين مراكز النمو وبين الوحدات والقطاعات الأخرى داخل الدولة [٨؛ ص٤١].

ويفترض هذا التحليل أن التنمية تنتقل من خلال تسلسل هرمي ابتداء من مراكز النمو والتحضر. وحيث إن هذه المراكز على المستوى العالمي استقرت الآن في الدول الصناعية المتقدمة حيث تتوافر هناك مراكز الاختراعات والاستحداثات في العالم، فلابد أن يبدأ الانسياب والانتشار لعملية التنمية من مراكز النمو العالمية إلى الأسفل، أي إلى مراكز نمو وتحضر في الدول النامية. ومنها تنتقل عملية التنمية إلى الوحدات الإقليمية داخل كل دولة من خلال قنوات نقل التنمية التي سبق ذكرها [٨؛ ص٤١].

وعلى ذلك فإن منهج استراتيجية التنمية من الأعلى يؤكد (من أجل تحقيق التنمية في الدول النامية) على ضرورة إيجاد مراكز نمو وتحضر فيها، وأن يتم التركيز فيها على عملية التصنيع، أي أنه سيتم الاعتماد بصورة رئيسة على رأس المال في عملية التنمية وعلى استخدام أعلى تقنية متقدمة متاحة، أي أن يكون الأسلوب الفني للإنتاج مرتكزا على الكثافة الرأسمالية بصورة أو بأخرى، وعلى أقصى استخدام ممكن للوفورات الاقتصادية. ومن ثم لابد من الاعتماد في عملية التنمية على المشروعات الاستثمارية ذات الحجم الكبير [١١؛ ص١]. (٤) وبعبارة أخرى، فإن على الدول النامية ضرورة اعتماد نمط التنمية الذي تم في الدول الصناعية المتقدمة، وفي النظام الرأسمالي على وجه الخصوص. وأن هذا النمط للتنمية هو أنسب نمط يمكن اتباعه وبكل ما يتضمن من مفاهيم ومباديء [٢؛ ص٥٤].

---

(٤) يلاحظ أن هذه النتائج بصفة عامة هي التي تولدت نتيجة تطبيق استراتيجية التصنيع للتصدير أو لإحلال الواردات. وخاصة إذا ما ساهمت في تنفيذ هذه الاستراتيجيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة [١٢؛ ص٥٠].

بالإضافة إلى ضرورة فتح اقتصاديات الدول النامية أمام التجارة الدولية والحوافز الاقتصادية من العالم الخارجي (أي مع الدول الصناعية المتقدمة). وهذا يعني أن الدول النامية سوف تستمر في تقديم المواد الخام لمراكز النمو في الدول الصناعية، وبالمقابل سوف تستفيد هذه الدول من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات المالية والفنية من هذه المراكز [١٣؛ ص٧٥]. وعلى ذلك يمكن القول بأن منهج استراتيجية التنمية من الأعلى يفترض وجود مفهوم هائل وموحد للتنمية وللقيم الواجب اتباعها داخل الأنظمة، ولسعادة الإنسان حسب ما هو سائد في الدول الصناعية المتقدمة، والتي سوف تنتشر على جميع دول العالم سواء بصورة تلقائية أم من خلال تدخل السياسات الحكومية [٨؛ ص٤١].

ولم تتحقق النتائج النظرية المتوقعة لاستراتيجية التنمية من الأعلى التي اتبعت في الدول النامية، بل بالعكس كان لها آثار سيئة ونتائج سلبية على التنمية زادت من تعميق ظاهرة التخلف، وزادت من صعوبة معالجتها في هذه الدول [٢؛ ص٥٥]. وفيما يلي نذكر أهم تلك النتائج العكسية التي تولدت من تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية.

١) التبعية الاقتصادية لمراكز النمو والتحضر

وهذه التبعية تعمل في شكل متسلسل تبدأ من الوحدات المحلية في الأقاليم المتخلفة في داخل الدولة، والتي تتبع مراكز النمو والتحضر في المدن الكبيرة، وهذه بدورها تتبع مراكز النمو في العالم الخارجي. حيث يتم عند كل مستوى من مستويات التبعية تعبئة جزء من الفائض الاقتصادي باتجاه مركز النمو المتبوع. ولا شك أن هذه التبعية الاقتصادية لابد وأن تعكس نوعا من التبعية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية إلى الدول المتقدمة [١٤؛ ص٣٠].

وتتم التبعية الاقتصادية لمراكز النمو في الخارج، أي للدول الصناعية المتقدمة، من خلال التجارة الخارجية ونمو الصناعات والمؤسسات متعددة الجنسيات. حيث تشكل السلع الأولية، سواء استخراجية أم زراعية، الجزء الأكبر من الناتج القومي ومن

الصادرات. وكذلك فإن نمو الصناعة في هذه الدول ما زال يعتمد على الواردات من الدول الصناعية [١٥؛ ص٣٤٨]. (٥)

أما التبعية الاقتصادية للمناطق المحلية والإقليمية إلى مراكز النمو داخل الدولة، وهي المدن والحواضر الكبيرة فإنها تكون واضحة من اختلال وظيفة مراكز النمو (المدينة). حيث أصبحت مهمة المدينة في الدول النامية هي القيام بتجميع المنتجات الزراعية والمعادن والقيام ببعض عمليات التحويل الضرورية للتصدير. في حين أن الدور الرئيس المتوقع لها في استراتيجية التنمية من الأعلى هو أن تقوم بنشر آثار التنمية إلى المناطق المتخلفة حولها، وأن تعمل كأداة لدفع وتشجيع النشاط الزراعي من خلال المشتريات والاستثمارات التي تقوم بها هذه المراكز. كما يلاحظ أن المدينة تلعب دورًا مهمًا في توزيع السلع المستوردة من مراكز النمو في الخارج (الدول الصناعية المتقدمة) إلى مختلف المناطق والأقاليم داخل الدول النامية [١٤؛ ص ص ٣١ - ٣٣]. فأصبحت الأقاليم المتخلفة في الدول النامية، وبصفة خاصة المناطق الريفية، تابعة للمدينة في الغذاء والموارد الأخرى وفرص العمل.

لم يكن هذا الاختلال في وظيفة مراكز النمو (المدينة) في الدول النامية محض صدفة، وإنما تم ترتيبه وإعداده وفق نظام أعدّته الدول الصناعية المتقدمة قبل رحيلها عن الدول النامية حين كانت مستعمرات لها. ومن ثم نجد أن مراكز النمو في الدول النامية تلعب دورًا مغايرًا لما قامت به مراكز النمو في الدول الصناعية. ويلاحظ أن المستعمرين قد أوجدوا مراكز النمو في الدول النامية من أجل خدمة رأس المال في الدول الصناعية المتقدمة (المستعمِرة سابقا) ودعم هذه المراكز باختيار أماكنها وإقامة شبكات المواصلات اللازمة لقيامها بذلك الدور. وليس من المستغرب وعلى سبيل المثال، أن نجد أن معظم مواقع مراكز النمو (المدن الرئيسة) في القارة الأفريقية تقع على المنافذ البحرية المتصلة باقتصاديات الدول الصناعية في أوروبا [١٤؛ ص٣٢].

---

(٥) يلاحظ أن هذه من الآثار السلبية التي تولدت من تطبيق استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ومن أجل التصدير [١٢؛ ص٥٢ و ١٠؛ ص٧٩].

ومما يدعم استمرار هذا النظام الاقتصادي بعد فترة الاستقلال للدول النامية هو التوجه المدروس لرؤوس الأموال الاستثمارية من الدول الصناعية المتقدمة إلى مراكز النمو داخل الدول النامية، من أجل إقامة مشاريع صناعية فيها، إما لإحلال الواردات أو للتصدير، وذلك لتفادي القيود والحواجز التجارية التي بدأت تفرض على الواردات من قبل الدول النامية. كذلك للاستفادة من المزايا، والدعم الممنوح للاستثمارات الأجنبية، ومن اتساع السوق المحلية لما تتمتع به هذه الاستثمارات من وضع احتكاري أو قوة المنافسة في الداخل. إضافة إلى الاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة وقربها من مواقع المواد الأولية. مما ترتب عليه تحقيق أرباح عالية لهذه الاستثمارات يتم تحويلها إلى الخارج، مما يعني استنزافًا للموارد من العملات الصعبة النادرة في الدول النامية، بالإضافة إلى استمرار اعتماد تلك الدول على تصدير المواد الأولية وعلى رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية. أي بعبارة أخرى، تسببت في تفاقم تبعية هذه الدول النامية إلى الدول الصناعية [١٢؛ ص ص ٥١ ـ ٥٢].

ب) تزايد الفوارق الإقليمية والدولية

نتيجة لاتباع الدول النامية لمنهج التنمية من الأعلى فإن الجهود التنموية ركّزت على إقامة مراكز للنمو، أي المدن، من خلال تركيز خدمات البنية الأساسية وإقامة المراكز الصناعية فيها مما أدى بالتالي إلى إهمال باقي الأقاليم والمناطق خارج تلك المدن. وقد ترتب على ذلك حدوث هجرة للسكان من المناطق والأقاليم المتخلفة (وهي غالبا المناطق الريفية) إلى مراكز النمو (المدن). وغالبا ما يشكل عنصر الشباب من المتعلمين النسبة الكبرى من هؤلاء المهاجرين حيث هم الفئة الأكثر حماسًا للتحرك. وبالتالي ازداد التخلف في المناطق المهجورة وتفاقمت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدن الكبيرة نتيجة للإزدحام السكاني فيها والذي ازداد بمعدلات أكبر مما هو متاح من فرص العمل وزيادة الخدمات الأساسية [١٧؛ ص٩]. وترتب على ذلك زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي، ومع نقص الإنتاج الغذائي، فإن معظم الدول النامية واجهت مشكلة في الأمن الغذائي، بالإضافة إلى سوء التغذية لعدد كبير من أفراد المجتمع وتفاقم أزمة البطالة وتدني مستوى المعيشة لعدد كبير من السكان.

وهذا ما أكده تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ١٩٩٠م حين ذكر أنه بعد أربعة عقود من جهود التنمية فإن أكثر من ١,١ بليون نسمة يعيشون الآن في حالة من الفقر [١٦؛ ص٦]. بالإضافة إلى وجود توتر سياسي واجتماعي، وخاصة إذا كان مجتمع الدولة النامية يعاني من تعدد الجنسيات والطوائف فيه.

إزدادت الفوارق في مستويات التقدم بين كل من الدول المتقدمة والنامية. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى التوزيع غير العادل للموارد والإنتاج بين الدول. وأصبح هناك تمركز كبير للسلطة في عدد قليل من المؤسسات الخاصة والحكومية والتي تسيطر على الجزء الأكبر من النظام الاقتصادي العالمي، والذي يتم فيه انسحاب الموارد النادرة من الدول النامية إلى المتقدمة، بالإضافة إلى سوء وتدهور شروط التجارة الدولية وسوء توزيع الوفورات الاقتصادية.

جـ) اختلال الهيكل الإنتاجي

يقتضي تطبيق استراتيجية التنمية من الأعلى الاعتماد الكبير على التصنيع كركيزة من ركائز التنمية. وبالتالي فإن على الدول النامية من أجل تحقيق التنمية أن تقوم بالاستثمارات وتوجيه الموارد الاقتصادية واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الصناعة المحلية وحمايتها بصورة أكبر من الزراعة [١٨؛ ص٦]. يترتب على ذلك تحرك لرأس المال المتاح إلى مراكز النمو (المدن) في الدول النامية حيث يزداد الطلب على ذلك العنصر الإنتاجي النادر، وكذلك يكون العائد على المدخرات مرتفعا ومضمونا في هذه المراكز، مما يشجع على خروج المدخرات من الأقاليم المتخلفة وهي المناطق الزراعية حيث يكون الطلب على الاستثمار فيها ضعيفا [٦؛ ص١٨].

وإذا أضفنا عامل هجرة السكان من المناطق الزراعية إلى المدن الذي سبق ذكره، فإن الإنتاج الزراعي لابد وأن ينخفض من خلال هجرة الأرض الزراعية. وبالتالي يمكن القول بأن نمو القطاع الصناعي كان على حساب تراجع وتخلف القطاع الزراعي في الدول النامية. مما أوقع هذه الدول في مشكلات كبيرة منها استيراد الجزء الأكبر من غذائها من

الدول المتقدمة مما عزز تبعيتها الاقتصادية ودعم التبعية الاجتماعية والسياسية لهذه الدول لمراكز النمو في الخارج.

وجدير بالذكر إن نمو القطاع الصناعي في الدول النامية، والذي كان بصفة عامة من نتائج تطبيق سياسة التصنيع لإحلال الواردات، أو من أجل التصدير، لم يكن في الاتجاه الصحيح. إذ أن هيكل المشروعات الصناعية يشير إلى أن معظم الصناعات التي تقام هي صناعات تحويلية استهلاكية لاترتبط بروابط قوية مع النشاط الزراعي، بل تعتمد على استيراد معظم مستلزمات الصناعة من آلات ومواد خام والسلع الوسيطة للصناعة من الخارج. بالإضافة إلى تبعية نمط الإنتاج والتجارة بصورة كبيرة حسب طلب الدول الغنية المتقدمة صناعيا، ومن ثم يخرج نمط الإنتاج والتجارة عن سيطرة الدول النامية نظرا لوجود مثل هذه التبعية الاقتصادية، وعلى ذلك يتوجه نمط الإنتاج المحلي في الدول النامية نحو إنتاج المعادن والمحاصيل الزراعية النقدية، وبعيدا عن إنتاج الضروريات أو السلع التي تشبع الحاجات الأساسية الإنسانية لأفراد المجتمع [١٢؛ ص ص ٥٢ ـ ٥٣].

ويلاحظ أن التوجه نحو إنتاج محصول نقدي وحيد والتخصص في إنتاجه سوف يعرض النشاط الاقتصادي في الدول النامية إلى تقلبات شديدة حسب أحوال السوق العالمية. وينتج عن ذلك حالة من عدم التأكد لمثل هذه الدول حول ما ستحصل عليه من السلع الضرورية من خلال التجارة الدولية. حيث إن أي تغيرات في شروط التجارة لغير صالح الدول النامية تعني أن هناك جوعا سيصيب فقراء هذه الدول.

ومما يزيد من خلل هيكل الإنتاج في الدول النامية و حقيقة انعكاس التبعية الاقتصادية للخارج على نمط النشاط الإنتاجي الذي يستهلك في الداخل، حيث إن شكل الطلب لفئة الأغنياء في الدول النامية، هو الذي يشكل نمط الإنتاج حسب نمط استهلاكهم ومن ثم يقع إنتاج السلع الضرورية لفئة الفقراء في آخر أولويات الإنتاج في الدول النامية. وهذه من أسوأ حقائق نظام السوق الذي يتطلبه عمل استراتيجية التنمية من الأعلى، حيث إن تخصيص الموارد تحدد على أساس تقييم السوق وليس على أساس ما

تحدده الحاجة الإنسانية. فالمشاهد للدول النامية يجد العديد من الأمثلة على وجود خلل كبير في أوليات الإنتاج المحلي. فعلى سبيل المثال، إن إقامة مصنع كوكا كولا قد تجد له أولوية قبل تقديم مياه صالحة للشرب في الدول النامية [١٩؛ ص١١١].(٦)

ومما يدعم هذا الخلل في الهيكل الإنتاجي للدول النامية نمط الإنفاق العام والسياسات الاقتصادية المستخدمة والمستوحاة من تطبيق استراتيجية التنمية من الأعلى. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن الإنفاق العام يميل في الغالب نحو إشباع حاجات طبقة الأغنياء ذات النفوذ السياسي في الدول النامية مثل إقامة شوارع سريعة، مطارات دولية ذات مظهر مكلف وتقديم خدمات تعليمية فنية مرتفعة التكاليف لا يقدر عليها إلا القلة الغنية [١٩؛ ص١١٥]. وكذلك يلاحظ أن السياسة التجارية في الدول النامية تتميز في كثير من الحالات ضد النشاط الزراعي من خلال ما توفره من حماية شديدة للنشاط الصناعي المنافس للواردات وتجعل المواد الزراعية والغذائية المستوردة بدون حماية. وكذلك السياسة السعرية تتدخل لتحدد أسعار السلع الزراعية الغذائية مما يقلل من أرباح المنتجين في هذا القطاع في حين ترك أسعار السلع الأخرى الصناعية بدون تحديد. وكل ذلك يؤدي إلى إهمال النشاط الزراعي من قبل أصحاب الأراضي ودفعهم إلى خارج أراضيهم. ومما يؤكد أهمية هذا الأمر تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩١م حيث ركز على مثل هذه الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية للدولة، ودعا إلى ضرورة عمل إصلاحات هيكلية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويقرر بناء على الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية بأن مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة هذا التدخل يعتبر أمرا حيويا في تحقيق التنمية [٥؛ ص٣١].

بالإضافة إلى ما سبق من نتائج عكسية لاستراتيجية التنمية من الأعلى فإنها، وفي الوقت نفسه، تهمل التنوع الكبير للقيم الحضارية والثقافات الموجودة في مختلف المجتمعات

---

(٦) كذلك يلاحظ أن هذه من الآثار السلبية المترتبة عن تطبيق سياسية التصنيع لإحلال الواردات حيث إنها تنطلق من نمط السوق المحلية القائمة لإشباع نمط الحاجات القائمة والمدعمة بالمقدرة المالية للأغنياء [١٠؛ ص٣٧٥].

في العالم. وكذلك تلغي الاختلافات الكبيرة في الظروف الطبيعية بين هذه المجتمعات، وتحاول إقحام قيم وأنماط اجتماعية وسياسية وثقافية على الدول النامية تم صياغتها وفقا لما هو سائد في الدول الصناعية المتقدمة [٨؛ ص ٤٢ و٢؛ ص٥٤]. وبإضافة هذا كله إلى مجموع الآثار السلبية المترتبة على هذه الاستراتيجية ظهر العديد من الإشارات التي تعارض تطبيق مثل هذه الاستراتيجية كأسلوب للتنمية في الدول النامية، وخاصة من البنك الدولي ومكتب العمل الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومن العديد من مراكز البحوث [١٥؛ ص٣٣٦، ٢٠ و٢؛ ص٥٥]. ونتيجة لعدم الثقة في توقيع عمل مبدأ الانتشار للآثار الإيجابية من مراكز النمو وما دلت عليه الاحصاءات،(٧) فإن مشكلات الجوع والفقر والمرض سوف تزيد في الدول النامية نتيجة لزيادة معدل المعاناة والحرمان لشعوب هذه الدول من الحاجات الأساسية اللازمة لمعيشتهم. بدأ الاقتصاديون المهتمون بشؤون إعادة النظر في استراتيجية التنمية المتبعة فزادت المناداة بضرورة البحث عن البديل واتباع منهج للتنمية يلبي هذه الحاجات الأساسية لإنسان هذه الدول [١٩؛ ص١١١].

ظهر في الفكر الاقتصادي استراتيجية جديدة للتنمية أطلق عليها استراتيجية الحاجات الأساسية للتنمية (basic-needs strategy). وهذه برزت للحاجة الماسة لزيادة الإنتاج من المواد الغذائية في الدول النامية. حيث أصبح إنتاج الغذاء في هذه الدول ذا بعد سياسي. وذلك لأنه من الطبيعي أن الدولة التي تعتمد على استيراد طعامها من الخارج سوف تخضع لسياسات الدول التي تمدها بالطعام. ومن ثم فإن إنتاج الغذاء يعد من أكثر صور الاستثمار المستهدف الذي يوفر جزءا هاما من الواردات ويخلص من شرور التبعية [١٥؛ ص٣٣٧]. وعلى ذلك فإن استراتيجية الحاجات الأساسية تركز أولا على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية لجميع السكان وتتحقق التنمية بعد إشباع هذه الحاجات [٢؛ ص٥٧]. بصورة إجمالية تتضمن الحاجات الأساسية الإنسانية، الطعام، الملبس، السكن الملائم، والخدمات الطبية والتعليم.. إلخ. ومن أجل تحقيق هدف هذه الاستراتيجية من الناحية العملية يتطلب الأمر عمل العديد من التعديلات في عدد من المجالات في الدول النامية نذكر منها [١٩؛ ص ص ١١٥ ـ ١٢١ و٢؛ ص٥٨]:

---

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر [٢١؛ ص٥].

ا) ضرورة تعـديل أهـداف التخطيط بحيث يعطي أهمية أكبر لإشباع الحاجات الأساسية. ويكون ذلك من خلال عملية اختيار المشروع حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تنتج السلع والخدمات التي تسهم مباشرة في إشباع الحاجات الأساسية، ويترتب على ذلك تحول في هيكل الإنتاج نحو المنتجات الأساسية وبعيدا عن السلع الكمالية.

ب) ضرورة تبني معدّل عال للتفضيل الزمني للمستقبل القريب في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة يعكس مدى الإسراع في تلبية الحاجات الأساسية. ويترتب على ذلك عمل الإجراءات اللازمة لزيادة الاستهلاك للفقراء في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب، حتى ولو كان ذلك على حساب التراكم الرأسمالي.

جـ) ضرورة إعـادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع حتى يتم تغيير نمط الطلب الفعال في المجتمع، وبالتالي نضمن بأن لدى الفقراء القدرة الفعلية لشراء السلع والخدمات المنتجة التي تشبع حاجاتهم الأساسية.

د) ضرورة إحداث تغيير في الهياكل السياسية والإدارية، وذلك بالتحول إلى درجة كبيرة من اللامركزية في التخطيط، باتجاه نمط الاعتماد على الذات في التنمية. أي بعبارة أخرى، أن يعتمد كل إقليم أو منطقة على ذاتها في إشباع الحاجات الأساسية لسكانها.

هـ) ضرورة إعـادة تقـويم العـلاقـات الاقتصـادية الخارجية، بحيث تكون هذه العلاقات منتقاة بدرجة عالية بدلا من الانفتاح الذي يجعل الطلب الخارجي يتحكم في توجيه وتحديد نمط الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد. وهذا أيضا يستدعي ضرورة التحكم المباشر وغير المباشر للموارد الأجنبية وللاستثمارات الأجنبية واستبعاد الآثار السلبية المترتبة عليها.

وعلى كل حال، فإن المجتمعات التي تعتمد على ذاتها مع وجود وعي اجتماعي لديها ونظام تخطيط لا مركزي، لاشك أنها تكون على وعي بحاجاتها الأساسية سواء الخاصة،

أي على مستوى الأفراد أم العامة، أي على مستوى المجموعة، ويكون لديها أيضا، القدرة بأن تستجيب لهذه الحاجات من خلال تعبئة أفرادها المحليين ومواردها وجهودها الذاتية.

بالرغم من عدم اعتراض أحد على مثل هذه الاستراتيجية من جانب الفكر حيث تبدو أن أهدافها منطقية ومقبولة لدى معظم الاقتصاديين والمهتمين بشؤون التنمية، إلا أنه من جانب التنفيذ لهذه الاستراتيجية فإن هناك العديد من العقبات والمشكلات العملية التي تحول دون تحققها في الواقع العملي نذكر أهمها [١٩؛ ص ص ١١٥ ـ ١١٩ و٢؛ ص ص ٥٩ ـ ٦١]:

ا) عدم وجود إجابة محددة حول التساؤلات كيف، ومن خلال مَنْ سيتم تعريف وتحديد الحاجات الأساسية في المجتمع؟ وأن مثل هذه الإجابة سوف تؤثر على مجموعة السلع والخدمات التي ستتضمنها الحاجات الأساسية، وكيفية حصول أفراد المجتمع على هذه السلع وكيفية استخدامها.

ب) عقبة تغيير هيكل الإنتاج، حيث إن الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع محدودة، ونعلم أن من متطلبات استراتيجية الحاجات الأساسية الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الكمالية، وحيث إن الإنتاج الكمالي هو المسيطر على هيكل الإنتاج القائم في الدول النامية، لأنه يشبع حاجات الأغنياء. ومن ثم تظهر المشكلة في كيفية التغلب على المصالح الواسعة لمجموعة المنتجين والمستوردين لهذه السلع الكمالية. وكذلك التغلب على اعتراضات طبقة المثقفين والمهنيين المختصين التي تنظر إلى مستوى الخدمات التي تحتاجها وتطالب بها مثل الخدمات الطبية والتعليمية من منظار المقاييس العالمية التي تعكس ما هو موجود في الدول الصناعية المتقدمة.

جـ) كيفية ضمان التناسق بين خطط الإنتاج التي تتطلبها استراتيجية الحاجات الأساسية والطلب الكلي الفعّال في الاقتصاد. لابد من ضمان أن الفقراء لديهم القدرة الفعلية لشراء السلع والخدمات الأساسية المنتجة. ولا يتم هذا إلا إذا حدث تغيير في نمط الطلب الكلي الفعال القائم. وهذا يعيدنا إلى جوهر المشكلة السياسية الاجتماعية، وهي

كيفية إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع بطريقة فعالة. لأنه من غير المتوقع أن التوزيع غير العادل أو غير المتكافيء في الإنتاج والثروة قادر على توليد حوافز كافية لتعبئة موارد المجتمع، لأن الشعور السائد بين الأفراد آنذاك هو أن المنافع المتولدة سوف توزع بطريقة غير عادلة. وقد ثبت من التجربة العملية أن استخدام السياسات الاقتصادية، والتي تعمل من خلال نظام السوق، لا تكفي لضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع الفقراء، إذ لابد من البحث عن أنظمة بديلة بحيث تضمن توزيع الدخل والثروة وفقا للحاجات، وفي الوقت نفسه تحافظ على الحوافز الفردية. ومعلوم أن أي نظام لإعادة التوزيع سيقاوم بشدة من قبل أصحاب المصالح الراسخة وملاك الأراضي.

د) عقبات إدارية ومؤسسية. إن وجود أنظمة مركزية تعمل في ظل هياكل إدارية وسياسية واجتماعية غير كفؤة ولا يوجد بينها تناسق يكون احتمال الفشل في تحقيق هدف استراتيجية الحاجات الأساسية كبير. حيث سيتم في ظل هذه الهياكل تقسيم المنافع المتوقعة وتوزيعها قبل أن تصل إلى الفقراء المستهدفين من وراء تلك الاستراتيجية. وليس من المستغرب أن يتم تحديد الحاجات الأساسية من خلال فئة المخططين أو الإداريين الفنيين في الأجهزة الرسمية. وليس من خلال الفقراء أنفسهم. وبالتالي كان لابد من المزيد من نظام اللامركزية في اتخاذ القرارات والمزيد من الاعتماد على الذات محليا. وهذا سوف يتطلب تغييرا في مؤسسات الإنتاج والتوزيع في المستوى المحلي. ولا يخفى ما تتضمنه هذه المطالب من احتمالات صراع المصالح. حيث ستقاوم فئات أصحاب المصالح، والتي تستمد سلطتها من وجود النظام المركزي، أي تحول يقضي بإنقاص سلطاتها لحساب الوحدات الإقليمية والمحلية. ومن ثم يتوقع أن تأتي المقاومة من البيروقراطية المركزية، ومن فئة أصحاب المصالح الصناعيين المحتكرين التي أوجدتها سياسة إحلال الواردات، ومن ملاك الأراضي، ومن الشركات متعددة الجنسيات ومن فئة المهنيين المختصين والمتعلمين ذوي الدخول العالية والثقافة الغربية.

مما سبق يلاحظ أن استراتيجية الحاجات الأساسية ما هي إلا تعديل لمنهج التنمية من الأعلى، حيث إن مستوى اتخاذ القرار يكون من الأعلى، أي أن المحرك الأساسي فيها هو

قرارات الحكومة المركزية، والتي يفترض لها أن تقوم بالتنسيق بين أجهزة تخطيط لا مركزية قوية وقادرة على عمل التغييرات اللازمة لهذه الاستراتيجية. إلا أنه يلاحظ أن التعديلات المطلوبة في أهداف التخطيط والسياسات التي تلزم لهذه الاستراتيجية وما يصاحبها من تغييرات هيكلية في الإنتاج والتوزيع وفي المؤسسات الاجتماعية والإدارية لا تتحقق إلا بإعادة هيكلة القوى السياسية داخل الدولة. وبالتالي نجد أن تنفيذها لابد وأن يصطدم بعقبات كبيرة. ومن ثم فإن الحل المقدم من هذه الاستراتيجية لمشكلة التخلف ليس حلا سهلا ولا قصير المدى. وهذا ما دعا إلى التفكير والمناداة باستراتيجية للتنمية بديلة تكون أفضل من سابقتها وتتغلب على تلك المشاكل والعقبات العملية التي تواجهها.

برز في الفكر الاقتصادي استراتيجية بديلة للتنمية أطلق عليها استراتيجية التنمية من الأسفل (development from below) تركز على أهمية المكان في التنمية، وتتلافي العيوب والآثار السلبية التي ترتبت على استراتيجية التنمية من الأعلى، بالإضافة إلى أنها تحاول البحث عن العناصر الفعالة للتنمية داخل المناطق والأقاليم في الدول النامية [٨؛ ص٤٣]. وتسمى هذه الاستراتيجية أيضا بمنهج التنمية الإقليمية أو المحلية. والهدف الأولي لهذا المنهج هو إشباع الحاجات الأساسية لسكان الإقليم أو المنطقة المراد تنميتها، ثم تأتي بعد ذلك أهداف التنمية الأخرى. وعلى ذلك تتوجه السياسات التنموية نحو القضاء على الفقر في داخل الإقليم، على أن تتحرك القرارات المتعلقة بسياسات التنمية وتتخذ من قبل المجتمع المحلي، أي من الأسفل. ومن ثم تنتقل التنمية إلى أعلى من المستويات المحلية إلى المستويات الإقليمية ثم إلى المستوى القومي.(٨) وعلى ذلك فإن منهج التنمية من الأسفل تمثل انعكاسا للتغير الذي حدث في الفكر الاقتصادي في طبيعة وهدف التنمية ذاتها. ويقوم هذا المنهج على ضرورة قيام التنمية على أساس التعبئة القصوى للموارد الاقتصادية المتاحة سواءً أكانت بشرية أم ماديّة أم مؤسسية داخل كل إقليم يراد تنميته [١١؛ ص١]. وعملية التعبئة لابد أن تكون مرتبطة بالظروف الاجتماعية والتاريخية والهياكل المؤسسية الخاصة بكل إقليم.

---

(٨) المقصود بمفهوم إقليم هو أصغر وحدة مكانية فوق نطاق القرية يمكن أن يكون للنشاطات المزمع قيامها بها جدوى اقتصادية.

ترتكز استراتيجية التنمية من الأسفل في تحقيق أهدافها على توافر متطلبات معيّنة تمثل الخصائص الرئيسة لهذه الاستراتيجية نذكر منها [٨؛ ص ص ٦٤ ـ ٦٩ و١٣؛ ص ص ٩٥ ـ ٩٨].

ضرورة الاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية المتاحة للإقليم

يفترض ضمنًا وجود نسبة مهمة من الموارد الاقتصادية المتاحة، سواء طبيعية أو بشرية، داخل الإقليم معطلة وغير مستغلة في العملية الإنتاجية. وحيث إن الأرض الزراعية في الغالب هي أكبر وأهم مورد طبيعي في المناطق الريفية في الدول النامية. وفي الغالب تنحصر ملكية الأراضي الزراعية في هذه الدول في يد فئة قليلة من فئات المجتمع، كأثر من آثار عهد الاستعمار في السابق. وعلى ذلك يمكن القول إن استغلال وتعبئة هذا المورد الرئيس يتطلب إجراء يضمن التوزيع العادل لملكية الأراضي الزراعية من خلال سياسة الإصلاح الزراعي على سبيل المثال. ويُعدّ هذا الإجراء متطلبًا سابقًا مهمًا وضروريًا من أجل تحقيق هدف استراتيجية التنمية من الأسفل، لأنه سيؤدي إلى نتائج إيجابية في هذا الاتجاه منها: تحقيق عدالة في توزيع الدخول، تحقيق طلب واسع للخدمات الأساسية، إيجاد هيكل واسع لاتخاذ القرار في المناطق الريفية.

ضرورة أن يكون مستوى اتخاذ القرار الاقتصادي هو المجتمع المحلي

ويشمل نطاق القرارات المتخذة في الوحدات المحلية والإقليمية كل ما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للإقليم بين الأنشطة المختلفة، وتخصيص الفوائض المتولدة من النشاطات الاقتصادية داخل الإقليم، وكذلك اختيار أسلوب الفن الإنتاجي الذي يتلاءم مع حاجة وأهداف الإقليم. ويجب ألا تتدخل المستويات العليا لاتخاذ القرار في الدولة (الحكومة المركزية مثلا) قبل أن يبذل المجتمع المحلي طاقته ووسعه في اتخاذ القرارات التي تتعلق به. وهذا يؤكد مبدأ هاما في استراتيجية التنمية من الأسفل وهو اعتماد الوحدات المحلية على ذاتها في اتخاذ ما يلزمها من قرارات وما يتطلبه تنفيذها من إجراءات. وعلى ذلك يتم تحديد الحاجات الأساسية محليا وترتيب أولوياتها، وعليه يتم اختيار المشروعات والأنشطة الإنتاجية وأساليب الإنتاج التي تتلاءم مع هذه الحاجات. ويتم هذا الاختيار ضمن الظروف الخاصة والنمط الثقافي والقيم السائدة في الإقليم.

وبنـاءً على ذلك، فإن الأولوية ستعطى للنشاطات الإنتاجية التي ستشجع الأمور التالية: تحقيق العمالة الكاملة للموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم. وكذلك استخدام الفن الإنتـاجي المـلائم لحاجـة الإقليم، بحيث يكـون سهل التعليم وسريع التنفيذ، ويوجه الاهتـمام إلى المشروعـات التي تنتـج سلعـا وخـدمات تشبع الحاجات الأساسية لسكان الإقليم. وأن تكون المشروعات من الحجم الصغير والمتوسط لسهولة إدارتها. وتكون ذات كثافة عمالية عالية حتى تمتص أكبر قدر من البطالة السائدة في الإقليم.

ضرورة تقديم عدد من خدمات البنية الأساسية على المستوى المحلي

وخاصة إنشاء شبكة للمواصلات ونظام للاتصالات من وإلى الأقاليم. حيث في الماضي أهملت الأقاليم والمناطق في الحصول على خدمات البنية الأساسية، وخاصة المناطق الـريفية الـزراعية. مما جعلها تعيش في شبه عزلة لافتقارها إلى شبكة مواصلات ملائمة تربطها بالأسواق الرئيسية في المدن والأقاليم الأخرى. وبالتالي فإن إقامة شبكة مواصلات جيدة سوف تزيد من الروابط الأفقية بين تجمعات السكان في الأقاليم. ويزيد من حجم الأسـواق أمـام سلع وخـدمات المناطق الفقيرة، وهذا يسمح بتحقيق نوع من الوفورات الاقتصادية وعرض أفضل للسلع والخدمات الأساسية لجميع فئات السكان. بالإضافة إلى توسع أسواق عناصر الإنتاج مما يقلل من نفقة الإنتاج ويسهل قيام صناعة في الأقاليم، مما يزيد من مساهمتها في الإنتاج القومي، ويساعد على انتشار التنمية، ويقلل من تمركز التراكم الرأسمالي في مراكز النمو المحدودة في المدن الكبيرة. ويمكن لأفراد المجتمع المحلي وسكان الأقاليم أن يسهموا في تمويل هذه المشروعات الاجتماعية من خلال المساعدات العينية أو بتقديم جهودهم الخاصة أو المساعدات النقدية، مما يسهل عملية إقامة مثل هذه المشروعات.

ضرورة إقامة الهياكل الاجتماعية وزيادة الوعي الاجتماعي في الإقليم

بالإضافة إلى الهياكل الأساسية المادية التي ذكرت في النقطة السابقة، هناك أهمية بالغـة لوجـود هياكـل ومؤسسات اجتماعية لدعم مسيرة التنمية في المجتمع المحلي. ومن المؤسسات الاجتماعية المهمة مؤسسات الادخار التعاونية، والتي تستثمر بصورة أساسية في

المشروعـات الإقليمية، الجمعيات التعاونية للمنتجين والمستهلكين من أجل جمع وتوزيع المنتجات في داخل الإقليم، جهاز للتخطيط يقوم على أساس مشاركة فعّالة من السكان، مع ضرورة وجود معاهد للأبحاث تعمل على استخدام وتطوير الأساليب الفنية الملائمة وحل المشاكل الفنية الإقليمية، وكذلك مراكز تعاونيات للعناية بالأمومة والطفولة وتعليم الكبار.

ويتـطلب الأمـر كذلـك التركيز على إيجاد الوعي الاجتماعي لدى سكان المجتمع المحلي. ويتضمن هذا تعريف أفراد المجتمع المحلي بالإقليم والمشاكل التي يواجهونها والآثار المترتبة عنها. ويتم ذلك من خلال تطوير المقدّرات التعليمية في الأقاليم من خلال عمل جماعي منظم يقوم على أساس هدف تحقيق تنمية عادلة تتكافأ فيها الفرص أمام جميع أفراد مجتمع الإقليم. وأن يكون ذلك العمل في إطار تنمية القيم الاجتماعية والمحلية والمباديء الصالحة في المجتمع المحلي.

وقيام هذه الهياكل الاجتماعية وعمليات الوعي الاجتماعي داخل الإقليم يتطلب أن تكون بجهود ذاتية، أي أن تبدأ المبادرة فيها من المجتمع المحلي، ولا يمنع ذلك أن يكون هناك دعم خارجي لمثل هذه الإجراءات من فئات وتنظيمات اجتماعية من خارج الإقليم، ويرى البعض ألا يكون الدعم من قبل ممثلي الحكومة، حيث في الغالب يسيطر على هؤلاء الممثلين الرسميين شعور الاستعلاء على أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي لا يتحقق الهدف من مشاركتهم [٨؛ ص٦٧ و٢٢؛ ص ٣٦٣].

دور الحكومة المركزية

إذا أريد للتنمية الإقليمية تحقيق أهدافها لابد من تعاطف الحكومة المركزية وخاصة القيادة السياسية واعتقادها بصحة هذه الاستراتيجية، حيث إن ذلك يعطيها دعمًا سياسيًا. وبالتالي على الحكومة المركزية اعتماد وتشجيع الطرق والأساليب اللامركزية في إدارة الموارد الاقتصادية داخل كل إقليم، حيث لم تستطع الأساليب المركزية التي استخدمت في الماضي بالقيام بتعبئة الموارد المعطلة في المستويات المحلية. وحيث إن الظروف المحلية داخل كل

إقليم متباينة فإن ذلك يستلزم استخدام وسائل وطرق مختلفة تتلاءم مع تلك الظروف الخاصة للإقليم.

بالإضافة إلى ما سبق، على الحكومة المركزية عند استخدامها للسياسات الاقتصادية كأداة تأثير على النشاط الاقتصادي بأن تجعلها متناسقة مع أهداف التنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن اتباع سياسات تسعير بحيث تجعل شروط التجارة بين الأقاليم والمدن الرئيسة لصالح منتجات المناطق الريفية. كذلك في حالة عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة في الإقليم لإنتاج ما يسد الحاجات الأساسية لسكان الأقاليم أن تقدم مساعدات لهذا الإقليم تزيد من طاقته الإنتاجية وتساعده في زيادة إنتاجه، على أن يتم تخصيص هذه المساعدات من قبل هيئات اتخاذ القرارات المحلية والإقليمية بالإضافة إلى الدور المهم الذي يمكن أن تنهض به الحكومة في التنسيق بين إجراءات التنمية الإقليمية المتخذة في كل إقليم على حدة حتى يتم إلغاء التضارب والازدواجية في المشاريع مما يرفع من كفاءة استخدام الموارد، وكذلك حتى يتم تشجيع التكامل الاقتصادي بين مناطق وأقاليم الدولة الواحدة. وبالتالي يتحقق مفهوم استراتيجية التنمية من الأسفل إلى الأعلى على أنه منهج تنمية شاملة ينتهي بتحقيق التنمية على المستوى القومي. وعلى ذلك فإن هذه الاستراتيجية تُعَدّ نوعًا من التنمية القومية يتميز بأسلوبه الخاص الذي يأخذ في الاعتبار أهمية المكان والظروف الاجتماعية وطريقة العمل في تحقيق الهدف والاعتماد على مبادرة المجتمع المحلي ومشاركته في اتخاذ القرارات الخاصة [٨؛ ص٣٩ و٢٢؛ ص٤٧].

وبالنظر إلى استراتيجية التنمية من الأسفل يمكن القول بوجود عدد من المفاهيم والمتطلبات المشتركة بينها وبين استراتيجية الحاجات الأساسية مثل التركيز على مبدأ الاعتماد على الذات، اللامركزية في إدارة الموارد، إشباع الحاجات الأساسية لسكان الإقليم، إعادة توزيع الثروات بطريقة عادلة، مما يوحي بتشابه المشاكل والعقبات العملية التي تقف أمام تنفيذ هذه الاستراتيجية، والتي مصدرها بصفة عامة هو عدم إمكانية توفير المتطلبات اللازمة لهذه الاستراتيجية في الدول النامية، والذي تسببت به في الغالب الآثار السلبية من استخدام استراتيجية التنمية من الأعلى، والتي منها تَخَوّف مراكز اتخاذ القرارات المركزية

(سواء على مستوى الدولة أم على المستوى الدولي) من فقدان سيطرتها وكفاءتها عند ظهور مراكز سلطة الأقاليم التي تعتمد على الذات وتستبعد التبعية. إضافة إلى وجود مشاكل عملية متعلقة برسم السياسات والتخطيط وضعف القدرة التنظيمية اللازمة لتنفيذ المشروعات الإقليمية ونقص الخبرات الفنية والتمويل اللازم. زيادة على نقص الأبحاث والمعلومات المتاحة عن أوضاع الأقاليم المراد تنميتها بصفة عامة [٢٣؛ ص ص ١٠١ - ١٠٢ و ٢٤؛ ص ص ٣ - ٤]. وتتعمق هذه المشاكل في ظل توافر هجرة السكان، وخاصة من قبل المتعلمين وأصحاب المال، من الأقاليم الفقيرة إلى المدن، وكذلك توافر شعور اللامبالاة من قبل سكان الأقاليم الفقيرة حيث تسود لديهم نظرة محدودة بالنسبة للمستقبل تساعد على قبولهم للأوضاع السيئة وعدم الاهتمام بتغيرها [٢٢؛ ص٣٦٧ و٢٣؛ ص١٠١].

وهناك عدد من القيود ترد على تطبيق مفهوم رئيسي في استراتيجية التنمية من الأسفل وهو كيفية مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التنمية الإقليمية، وخاصة المنتفعين من مشروعات التنمية، لما لهذه المشاركة من أثر إيجابي في تحسين نوعية المشروعات وفعاليتها. ومن أهم تلك القيود معارضة الفئات الاجتماعية ذات المصالح المستقرة، صراحة أو خفية، لمشاركة صغار المزارعين الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد أو تحديد الأولويات حسب الحاجات الأساسية لمجتمع الإقليم، حيث إن هيكل السلطة الاجتماعية والسياسية في المستويات المحلية ما زالت تخضع للهيمنات الاجتماعية مثل القبيلة، العشيرة، العائلة، الطائفة، ويتم تسيير هذه المؤسسات الاجتماعية غالبا من قبل ملاك الأراضي الأغنياء [٣؛ ص٥٠ و١٨؛ ص ص ٤١ - ٤٤].

هناك عقبة أخرى رئيسة تقف أمام تنفيذ هذه الاستراتيجية وهي جمود الجهاز الإداري الحكومي أمام أي تغيير في المنهج أو ممارسة أساليب جديدة، بالإضافة إلى سلوك الموظفين الرسميين المسئولين عن التنسيق بين برامج التنمية الإقليمية وأحيانا تنفيذها. حيث إن أغلبهم في الدول النامية تأثروا بالتعليم والثقافة الغربية، وبالتالي نجد أن اهتمامهم ينصب على نواحي النقص التي تثير نقد المراقبين الأجانب أكثر من اهتمامهم بالمتطلبات الأساسية

للمجتمع. إضافة إلى أن نظرة الاستعلاء منهم على أفراد المجتمع المحلي تحول دون اندماجهم في المجتمعات المحلية وتحول دون تعاون أفراد المجتمع المحلي مما يقلل من مشاركتهم [٢٢؛ ص٣٦٢].

يظل هناك قيد مهم على استراتيجية التنمية من الأسفل، وهو صعوبة وضع هيكل نظري متماسك وموحد لهذه الاستراتيجية يمكن اتباعه من قبل الدول النامية، حيث يحتاج الأمر إلى تفاعل ودعم عدد من الأنظمة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وأن التناسق والتعاون الجماعي بين تلك الأنظمة المختلفة أمر صعب التحقيق في الدول النامية. كما لا يوجد في هذه الاستراتيجية ما يوضح وجود خطوات موحدة يمكن اتباعها عندما تتحول الدول النامية من الأنماط التنموية التي سارت عليها بالماضي إلى استخدام نمط التنمية من الأسفل. بالإضافة إلى أنه ينبغي على كل إقليم أن يستنبط الاستراتيجية الخاصة به والتي تتناسب مع ثقافته وقيمته المحلية. وهذه الاستراتيجيات قد تتغير عبر الزمن حسب مراحل النمو التي يمر بها الإقليم [٨؛ ص٤٠؛ ص٦١].

وبالرغم من دعم كثير من المفكرين المعاصرين لاستراتيجية التنمية من الأسفل، إلا أنها أمام تلك العقبات النظرية والعملية لم تحظ بتطبيق واسع من قبل الدول النامية في الفترة الماضية [١١؛ ص٢].

ثالثا: أهداف التنمية

أصبح من المسلمات بين علماء الاقتصاد أن الإنسان هو الهدف النهائي للتنمية. بمعنى أن التنمية تهدف إلى سعادة الإنسان أو إلى تحسين مستوى معيشته أو تحسين نوعية الحياة التي يعيشها. وحيث إن سعادة الإنسان أمر نسبي يختلف باختلاف كل إنسان حسب الزمان والمكان الذي يعيش فيه، فإن قيم ومعتقدات الإنسان واتجاهاته هي التي تحدد مفهوم السعادة ومدى تحققها لديه. وعلى ذلك فإن هدف التنمية لابد وأن يختلف في طبيعته حسب اختلاف ظروف الإنسان وقيمه، لأن ما يسعد ذلك الإنسان قد لا يسعد الآخرين.

من الاستعراض السابق لاستراتيجيات التنمية يلاحظ اختلاف الأهداف المرجو تحقيقها في كل استراتيجية. فالنظر إلى استراتيجية التنمية من الأعلى كان الهدف المركزي الذي تسعى إليه عمليات التنمية هو تعظيم الناتج القومي، والذي يعبّر عنه بارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي. إذ أن الاعتقاد بأن ارتفاع دخل الفرد الحقيقي سوف يرفع من مستوى الإشباع لهذا الإنسان من خلال زيادة السلع والخدمات التي يستهلكها، ومن ثم تتحقق سعادته. أي أن مفهوم سعادة الإنسان، وفقا لهذه الاستراتيجية، كان وما يزال ماديًا بحتًا، إذ تنظر إلى الإنسان كحيوان يسعى إلى إشباع غرائزه المادية فإذا ما تحقق له ذلك كان في غاية السعادة.

إضافة إلى أن نوع وكمية الحاجات الإنسانية التي سيتم إشباعها سيتم تحديدها في الغالب من الأعلى سواء من حكومة مركزية بواسطة خطط تنموية أم من مراكز نمو صناعية أم من طبقة الأغنياء في المجتمع. أي أنه حتى نمط حاجات الإنسان وكيفية إشباعها سوف تفرض على الإنسان من قبل فئة أخرى تتحكم فيه، وما عليه إلا أن يكون مقتنعًا تمامًا راضيًا سعيدًا بما يتم إقراره له. فيكون دور الإنسان في تحديد ما يسعده ضئيلا في المجتمع نتيجة عدم مشاركته الحقيقية في تحديد حاجاته.

وبعد التجربة اكتشف الإنسان أن زيادة الناتج القومي في الاقتصاد لم يحقق له السعادة المرجوة. ففي المجتمعات المتقدمة التي قطعت شوطًا بعيدًا في ارتفاع مستويات دخول أفرادها وحققت الكثير من الرفاهية المادية، لم تتحقق سعادة الإنسان فيها. إذ أن الزيادة في الإشباع المادي لغرائز الإنسان لم تزد من سعادته. وأصبح التفكك الاجتماعي والإنحلال الخلقي والإنغماس في الترف غير الأخلاقي هي الصفات الغالبة على تلك المجتمعات، وهذه تحمل في طياتها خطرًا يهدد تلك المجتمعات والذهاب بكل مكتسباتها. بالإضافة إلى أن الكثيرين من فئات هذه المجتمعات لم تعد مقتنعة بما تحقق لها من إشباع مادي وهي تبحث عن وسائل أخرى تحقق من خلالها سعادتها [٢٥؛ ص١٢٨]. أما في الدول النامية فقد ازداد الإنسان فقرا وبؤسا نظرا لسوء توزيع ذلك الناتج والمترتب من سوء توزيع الثروة والدخول وعدم المساواة في تلك المجتمعات.

بدأ التفكير في توسيع أهداف التنمية بعيدًا عن الهدف الذي سيطر على الفكر الاقتصادي في السابق، وبالتالي ظهر هدف إعادة توزيع الدخل مع النمو وهدف تحقيق العمالة للتنمية [١٩؛ ص١١٠]. والمتفحص لهذه الأهداف يعلم أنها ما زالت تقع تحت مظلة الهدف الرئيس السابق، ولكن في محاولة للتغلب على بعض المشاكل التي تواجه تطبيقه. ويعكس هذا عدم وضوح الهدف عند وضع خطط التنمية في الدول النامية حيث تكون الأهداف الموضوعة للتنمية عامة وغير مفصلة، وخاصة بالنسبة لأنواع وكميات الإنتاج في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. بالإضافة إلى عدم توافر خطة عمل تضمن تحقيق الأهداف الموضوعة للتنمية، مما يجعل هناك شكًا في جدوى معظم الخطط التنموية في الدول النامية [٢٦؛ ص١٤ و٢٧؛ ص١٤]. ونتيجة لاتساع دائرة الفقر في الدول النامية وانتشار الجوع والمرض وسوء التغذية بدأ الفكر الاقتصادي نحو الاتجاه بجعل الهدف الأول للتنمية هو إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. وبدأت المناداة بزيادة المشاركة الفعالة لأفراد المجتمعات المحلية في تحديد تلك الحاجات والعمل على إشباعها. ولن يكون لهذه المشاركة أثر إيجابي على عملية التنمية من الجانب المادي فقط، بل إنها ستؤدي أيضا إلى إحداث تغيير في توجيهات وسلوك أفراد المجتمع أنفسهم وعلاقاتهم ومهاراتهم، فلا يظل أفراد المجتمع في موضع التلقي، كما في حالة عدم المشاركة، بل يكون لأفراد المجتمع ارتباط قوي بجهود التنمية. ومن ثم فإن عملية التغيير اللازمة لعملية التنمية سوف يتسع نطاقها من مجرد مفهوم مادي يقتصر على زيادة الناتج القومي إلى مفهوم إنساني ينمي الدور الإيجابي للإنسان المنتمي إلى مجتمعه، ويزيد فيه الثقة بالنفس والشعور بالكرامة والمسئولية الاجتماعية في بذل المزيد من الجهود [٢٨؛ ص٢٢].

بالرغم من توسيع نطاق أهداف التنمية من المفهوم المادي ليشمل المفهوم الإنساني، ما زال هناك نوع من القصور في تحقيق الهدف النهائي وهو سعادة الإنسان، إذا ما ترك للإنسان وحده تحديد الحاجات. حيث إن الإنسان قد يخضع لمؤثرات خارجية تؤثر على إرادته في حسن الاختيار، أو يكون نتيجة لجهله وقصور نظره فلا يكون لديه إمكانية لتحديد حاجاته الحقيقية، وقد لا يتمكن من التوفيق بين مصلحته الخاصة ومصلحة المجتمع الذي يعيش فيه. وعلى ذلك فإنه لو ترك للإنسان تحديد حاجاته بصورة مطلقة فقد لا يصل إلى

مبتغاه من السعادة الحقيقية. حيث سيقتصر اختياره على تحديد الحاجات المادية التي تشبع غرائزه الحيوانية بصورة عامة، والتي تمثل أحد جوانب حاجاته، بالإضافة إلى احتمال تعارض حاجاته مع حاجات غيره من أفراد المجتمع سواء في الجيل الحالي أم في الأجيال المقبلة.

وعلى ذلك لابد من نظام بديل يستطيع الإنسان من خلاله أن يتعرف على حاجاته الحقيقية، وأن يوازن بين الأمور السابقة وأن يحقق سعادته بناء على الهدف الأساس لوجوده في هذه الحياة. وحيث إن شرح البديل المقترح الذي يفي بتلك المتطلبات قد يطول شرحه ويخرج البحث عن نطاقه، إلا إنه يمكن وضع الخطوط العريضة لذلك البديل لاستكمال الصورة أمام القاريء واستثاره له لمزيد من البحث والدراسة في هذا الميدان.

البديل المقترح هو استراتيجية التنمية الشاملة في الإسلام. والتركيز في هذه الاستراتيجية على الإنسان من حيث هو أداة وهدف للتنمية، والتي تعتبر في حد ذاتها وسيلة لهذا الإنسان من أجل سعادته في تحقيق هدفه النهائي لوجوده في هذه الحياة وهو عبادة الله تعالى في معناها الواسع. حيث نزلت شريعة الإسلام إلى الإنسان من أجل سعادته في حياته الدنيا والآخرة. وعلى ذلك فإن اهتمام الإسلام بمسألة التنمية يأتي من اهتمامه بالإنسان بوصفه مخلوقا مميزا ومكرما عند الله تعالى عن باقي المخلوقات الأخرى. فمن أجل تحقيق ذلك وضع الله تعالى منهجا شاملا ومتكاملا لحياة هذا الإنسان، تتوافر في هذا المنهج كل المتطلبات اللازمة لتحقيق الهدف من وجود الإنسان. ومن تلك القواعد والمباديء المنظمة لشؤون حياة الإنسان والمجتمع يمكن لنا أن نستنبط استراتيجية التنمية الشاملة في الإسلام.

لقد ركز الإسلام بتعاليمه على تشكيل وصياغة الإنسان من حيث معتقده وسلوكه، حتى يكون أداة صالحة لخير نفسه وخير مجتمعه، وحتى يصل إلى هدفه بأيسر السبل وأقل التكاليف. وهذا الإنسان المسلم المنضبط عقيدة وسلوكا حسب المنهج الشرعي هو الأداة التي أرادها الله تعالى لإدارة التنظيمات (المؤسسات institutions) الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع المسلم وفق المنهج الشرعي.

نظّم المنهج الشرعي حياة الفرد والمجتمع ووضع عدة تنظيمات يفترض إقامتها في شتى المجالات تمثل الإطار المؤسسي في حياة المجتمع الإسلامي في أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويمثل هذا الإطار البيئة الملائمة التي يجب أن تتوافر للإنسان المسلم حتى يعمل بها وتسهل عليه تحقيق هدفه. ففي المجال السياسي أرسى المنهج الشرعي القواعد لتنظيم سياسي يطلق عليه نظام الخلافة أو الإمامة الشرعية الكبرى. وبعد تحديد الهدف من إتاحة ذلك التنظيم وبيان أهميته في المجتمع المسلم، وضع المنهج القواعد الشرعية في بناء ذلك التنظيم والتي تتعلق بكيفية تنصيب كل من يتولى أمر المسلمين من الخليفة إلى أصغر مسؤول في الدولة، وتحديد المواصفات التي يجب أن يتحلى بها كل منهم، والمسئوليات التي يمكن أن تلقي على عاتقهم وتنظيم العلاقات بين ولاة الأمور بعضهم مع بعض ومع أفراد المجتمع في مختلف مستويات المسؤولية. حتى أصبح للتنظيم السياسي في الإسلام خصائص مميزة ينفرد بها عن غيره من النظم السياسية الوضعية. بحيث لو توافرت تلك الخصائص في أي مجتمع لأدى ذلك إلى إحداث آثار إيجابية بعيدة العمق في مختلف مجالات حياة الأفراد والمجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم تلك الآثار تحقيق التنمية السياسية في المجتمع، والتي ستدعم عملية التغيير اللازمة لإحداث عمليات التنمية. إضافة إلى أن دراسة خصائص التنظيم السياسي هامة في حد ذاتها لأنها سوف تحدد مقدار ونوعية التغيير في الواقع اللازم عمله في المجال السياسي من أجل إحداث التنمية الشاملة في المجتمع.

أما في المجال الاجتماعي فقد نظم الإسلام الحياة الاجتماعية ووضع أسسا لتنظيم اجتماعي تكفل إقامته توافر بيئة اجتماعية ملائمة، يتمكن الفرد والمجتمع من خلالها تحقيق الهدف النهائي لوجود الإنسان. وفي هذا التنظيم تتحدد صفات وسلوك الفرد والمجتمع والعلاقات الإنسانية التي تربط بينهما. حتى أصبح للتنظيم الاجتماعي الإسلامي خصائص مميزة ينفرد بها عن غيره من التنظيمات الاجتماعية الأخرى. ومن أهم تلك الخصائص نذكر: تحديد مواصفات وأخلاق الإنسان المسلم وكيفية تحقيق التوازن بين حقوقه وواجباته. ورعى الإسلام الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة مؤثرة في تربية وتنشئة الإنسان. وقد اهتم الإنسان بالتكافل الاجتماعي وهذه خاصية مميزة تتضمن تعاضد أفراد المجتمع مع بعضهم

البعض من أجل ضمان حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع. ومن الخصائص المهمة أيضا، تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تعني أن يحقق كل فرد في المجتمع الحرية الكافية للتصرف والسلوك وكرامة العيش من أجل القيام بالالتزامات الاجتماعية المنوطة مع ضمان حقوقه المادية والمعنوية دون جهد أو تكلف.

وتتضمن العدالة الاجتماعية عددا من المفاهيم والمباديء أهمها: عدالة النظرة إلى الإنسان باعتباره مخلوقًا مكرمًا، التوازن بين الحقوق والواجبات للإنسان، عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وبين الأجيال المتعاقبة. ومن خصائص التنظيم أيضا، الحرص على العلم والتعليم في كل ما هو نافع للفرد أو المجتمع في دينه أو دنياه. كذلك الحرص على الصحة والمحافظة على البيئة.

فإذا ما تم توافر هذه الخصائص في مجتمع ما فسوف يترتب عليها آثار إيجابية هامة في شتى مجالات حياة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم تلك الآثار تحقيق ما يسمى بالتنمية الاجتماعية والتي ستدعم عملية التغيير اللازمة لعملية التنمية في المجتمع. بالإضافة إلى أن دراسة هذه الخصائص هامة من أجل كونها تحدد مقدار ونوعية التغير اللازم إحداثه في المجال الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

أما في المجال الاقتصادي فقد نظم الإسلام سلوك الإنسان والمجتمع تجاه الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع سواء كانت بشرية أم طبيعية. فصحح النظرة نحو المال واعتبره نعمة من الله وأداة مسخرة للإنسان لتساعده في تحمل مسئولياته وتحقيق هدفه. فأصبح للتنظيم الاقتصادي في الإسلام خصائص ذاتية تميزه عن غيره من التنظيمات الاقتصادية القائمة. ومن أهم تلك الخصائص نذكر: **أولا**، أرسى قواعد لتنظيم ملكية المال في المجتمع بين الأفراد والدولة، وتحديد المصادر الشرعية لكل ملكية. **ثانيا**، أكد قاعدة تعظيم إنفاق المال حيث إن المال مخلوق للانتفاع به فلا يجوز للفرد أو للدولة تعطيل المال عن الهدف الذي خلق من أجله. ولا يتم الانتفاع به إلا باستخدامه، وهذا يعني إنفاقه إن كان أصولا منقولة أو توليد منفعة منه إن كان أصولا ثابتة. **ثالثا**، وضع قواعد لتنظيم إنفاق

المال حتى يتم تحقيق أقصى نفع ممكن من استخدام المال في الدنيا والآخرة، وبالتالي يتم إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية المشروعة من وراء ذلك الإنفاق. ومن أهم تلك القواعد: تحقيق النفع عند إنفاق المال، تحقيق عدالة توزيع إنفاق المال، مراعاة الأولويات الشرعية عند إنفاق المال. **رابعا**، التأكيد على قاعدة ثبات قيمة النقود من أجل تحقيق العدالة في المعاملات، إضافة إلى استقرار الأسعار في المجتمع وتحقيق مصلحة المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية. **خامسا**، تحقيق تكامل الدور الاقتصادي للدولة والأفراد، حيث وزع المنهج الشرعي سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأموال المتاحة في المجتمع بين الأفراد (القطاع الخاص) والحكومة (القطاع العام). وبما أن هدف استخدام المال من قبل الأفراد والحكومة هو تحقيق المقاصد الشرعية ومراعاة ترتيب الأولويات في ذلك. فيترتب على ذلك أن الدور الاقتصادي لكل من القطاع الخاص والعام لابد وأن يكونا مختلفين. إلا أن المنهج الإسلامي يجعل تلك الأدوار الاقتصادية لكل من القطاع العام والخاص متكاملة مع بعضها البعض، أي أنها غير متعارضة، بل يدعم بعضها بعضا، بحيث إن القرارات الاقتصادية المتخذة في كل قطاع ترفع من كفاءة القرارات المتخذة في القطاع الآخر.

لا شك أن توافر خصائص التنظيم الاقتصادي في الإسلام سوف يتولد عنها آثار هامة في كل مجالات حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فمن أهم النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك: الاستخدام الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، التناسب بين نمط الطلب الكلي مع هيكل الإنتاج في الاقتصاد، بحيث يتحقق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والذي يتولد من عدالة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع. ويتحقق كذلك الاستقرار الاقتصادي في مستويات الإنتاج والأسعار. بجانب عدالة التوزيع الإقليمي للنشاط الاقتصادي. إضافة إلى توافر العديد من الحوافز الإنتاجية للقطاع الخاص.

وعلى ذلك فإن المستقريء للمنهج الشرعي وللتنظيمات التي وضعها في مجالات الحياة المختلفة، والتي لابد وأن تعمل بتناسق فيما بينها وتدعم بعضها البعض لأنها تنبع من مصدر

واحد متكامل لا يتجزأ. سوف يتحقق في ذلك المجتمع الذي يقيم تلك التنظيمات وفق المنهج الشرعي أركان التنمية الشاملة، وهي التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق كل متطلبات التنمية الاقتصادية التي يرنو إليها كل اقتصادي في وقتنا الحاضر.

نتائج وتوصيات البحث

حاولت الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس وهو مدى فاعلية استراتيجيات التنمية السائدة في الفكر الاقتصادي في تغيير واقع التخلف في الدول النامية وتحقيق التنمية الشاملة فيها. وكانت الإجابة تدور حول بيان أسباب فشل هذه الاستراتيجيات من خلال تحليل مدى سلامة الافتراضات التي تقوم عليها تلك الاستراتيجيات، ومدى توافر المتطلبات التي تحتاجها من أجل التنفيذ في الواقع العملي. ونذكر من النتائج المهمة التي تم التوصل إليها:

١) إن استراتيجيات التنمية السائدة في الدول النامية سواء في المجال العملي أم الفكري لا تكاد تخرج عن إطار السياسات الاقتصادية المستنبطة من نظريات التنمية والتي أفرزها الفكر الاقتصادي، وبصورة خاصة الفكر الاقتصادي الرأسمالي. وقد فشلت استراتيجية المحاكاة لهذه السياسات التنموية من قبل الدول النامية في تحقيق ما وعدت به. حيث إن الافتراضات التي قامت عليها تلك السياسات قد وضعت بما يتناسب مع حال زمان ومكان الدول المتقدمة. ولم تعد تلك الافتراضات بأي حال تتلاءم مع ظروف الزمان والمكان للدول النامية. مما يستوجب على المفكرين والعلماء إعادة النظر في افتراضات التحليل وصياغتها بما يمكّن من معالجة واقعية للمشاكل المعقدة لعملية التنمية في الدول النامية. ويعزى السبب في تعقيد كثير من مشاكل التنمية إلى الآثار السلبية التي ترتبت على تطبيق أو استخدام بعض من هذه الاستراتيجيات.

٢) إن متطلبات تنفيذ أي استراتيجية تنمية أخرى لإصلاح ما أفسدته سابقتها يحتاج إلى إحداث تغييرات هيكلية مصاحبة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية، بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية التي تفترضها الاستراتيجية المراد تنفيذها، مما يزيد من الجهد المطلوب، ومن المشاكل والصعوبات المتوقعة من عمليات التغيير، ويؤكد على أهمية توافر إرادة التغير في المجتمع على كل مستويات المسئولية، وأن تكون هذه الإرادة

على الأقل في مستوى التحديات التي تواجهها عند القيام بالتغييرات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

٣) لم يكن هدف التنمية في استراتيجيات التنمية السائدة واضحا ومحددًا بدقة. فبالرغم من وجود شبه اتفاق بين المفكرين بأن سعادة الإنسان وإشباع حاجاته هو ما تسعى إليه التنمية، إلا أن هذا المفهوم يظل عاما ونسبيا مما يصعب تحديده بدقة. ويسهل الانحراف عنه في ظل أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية غير كفؤة. ومن ثم إذا أريد تحقيق تنمية شاملة في الدول النامية لابد أن يكون هناك وضوح كافٍ في هدف التنمية المراد تحقيقه. وفي الوقت نفسه، لابد أن يتوافر في الدول النامية نظام يتعرف الإنسان من خلاله على حاجاته الحقيقية، والتي تتضمن عددا كبيرا من التوازنات، وأن تتناسب تلك الحاجات مع هدف وجود ذلك الإنسان في هذه الحياة.

٤) بالرغم من أن هناك اتفاقًا بأن الإنسان هو أداة التنمية، إلا إنه لا يوجد في أية استراتيجية تحديد لكيفية صياغة هذه الأداة وتشكيلها بالصورة الملائمة لإحداث التغييرات اللازمة للتنمية. بحيث يتم حفز إرادته وإطلاق طاقاته من أجل بذل الجهد اللازم لعملية التنمية. ومن ثم على الدول النامية أن تبحث عن منهج بديل يؤدي إلى تنمية مدارك الإنسان وتقويم القيم الأساسية لديه حتى يكون أداة صالحة وفعالة في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع.

٥) والنتيجة النهائية، هي ما يلاحظ من واقع الدول النامية المعاصرة، إنه نتيجةً لعدم وضوح هدف التنمية، وعدم ملاءمة أداة التنمية، وعدم توافر استراتيجية ملائمة للتنمية، فإن هذه الدول النامية تعاني مما يمكن وصفه بحالة من الفوضى التنموية. حيث تدار فيها الأمور على أساس صراع المصالح بين فئات المجتمع مما يحكم فيها طوق التخلف المطبق عليها، وعلى ذلك فإنه لابد من البحث عن البديل للخروج من هذه الحال.

وقد اقترحت استراتيجية التنمية الشاملة في الإسلام لتكون البديل الذي يعقد عليه الأمل في مواجهة أكبر تحدٍ تواجهه الدول النامية في وقتنا المعاصر. وقد استعرضنا الخطوط

العريضة لهذه الاستراتيجية وكشفنا ما بها من تركيز فريد على صناعة الإنسان وتصحيح مساره حتى يكون أداة صالحة للتغير اللازم للتنمية. بالإضافة إلى ما تتميز به تلك الاستراتيجية من خصائص، وذلك للتنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتضمنها. زيادة على قدرتها في تحديد مقدار ونوعية التغير اللازم في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل إحداث التنمية الشاملة. زيادة على وضوح الهدف الذي تسعى إليه المجتمعات التي تلتزم بالعمل بمثل هذه الاستراتيجية. وسيكون تفصيل هذا الموضوع مجال بحث مستقل بإذن الله.

المراجـــع

[١] صندوق النقد الدولي. *آفاق الاقتصاد العالمي* (الطبعة العربية)، دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، المجلد الأول. واشنطن: صندوق النقد الدولي، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠م.

[٢] Braun, Gerald. "The Poverty of Conventional Development Concept." *Economics*, 42 (1990), 54-66.

[٣] أسعيد، محمد فايز عبد. *مشاكل التنمية في العالم الثالث*. الرياض: دار الوطن، ١٩٨٤م.

[٤] حموده، إبراهيم. «التنمية الشاملة: معالمها وأبعادها.» *مجلة البلديات* (وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض) السنة (١)، عدد ١ (إبريل ١٩٨٥م)، ٣١ - ٣٣.

[٥] World Bank. *The Challenge of Development: World Development Report 1991*. World Bank, New York: Oxford University Press, 1991.

[٦] Hansen, Niles M. "Development from Above: A Centre-Down Development Paradigm." In *Development from Above or Below?* Edited by Walter B. Stôhr and D. R. Fraser Taylor. New York: John Wiley and Sons, 1981, 15-38.

[٧] لال، ديباك. «المفاهيم الخاطئة لاقتصاديات التنمية.» *مجلة التمويل والتنمية*، النسخة العربية، (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلد ٢٢، عدد ٢ (حزيران ١٩٨٥م)، ١٠ - ١٣.

[٨] Stöhr, Walter B. "Development form Below: The Bottom-Up and Periphery-Inward Development Paraigm." In *Development form Above or Below?*, Edited by Walter B. Stohr and D. R. Fraser Taylor. New York: John Wiley and Sons, 1981, 39-72.

[٩] أحمد، خورشيد. *التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي*، ترجمة رفيق المصري. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٠م/ ١٤٠٠هـ، ١٧١ - ١٨٨.

[١٠] حميد، جاسم حميد؛ تقي، علي محمد؛ خليل، منجي حسين وجواد، صائب إبراهيم. *الاقتصاد الصناعي*. (لا يوجد دار نشر ولا بلد نشر)، ١٩٧٩م.

[١١] Stöhr, Walter B. and Taylor, D. R. Fraser. "Introduction." In *Development from Above and Below?* Edited by Walter B. Stohr and D. R. Fraser Taylor. New York: John Wiley & Sons, 1981, 1-12.

[١٢] النقلي، عاطف حسن. «الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مديونية الدول النامية» *مجلة الدراسات الدبلوماسية*، العدد الثامن (١٤١١هـ/١٩٩١م)، ٤٦ - ٧٤.

[١٣] Weaver, Clyde. "Development Theory and the Regional Question: A Critique of Spatial Planning and Its Detractors." In *Development form Above or Below?* Edited by Walter B. Stohr and D. R. Fraser Taylor. New York: John Wiley & Sons, 1981, 73-105.

[١٤] دويدار، محمد. «الجهة ومنهجية التحليل الجهوي في الاقتصاديات المتخلفة.» *مجلة مجتمع وعمران* (تونس). السنة الأولى، العدد الأول (مارس ١٩٨٢م)، ٢٧ - ٣٢.

[١٥] الجوهري، محمد؛ ودليله، علي وزايد، أحمد. *تنمية العالم الثالث: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية*. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

[١٦] World Bank. *World Development Report 1990*. New York: World Bank, 1990.

[١٧] الفيلالي، مصطفى. «التنمية الحضرية البديلة.» *مجلة مجتمع وعمران*، تونس. السنة الأولى، العدد ٢ (أكتوبر ١٩٨٢م)، ٥ - ١٢.

[١٨] سيرينا، ميشيل. «هل يمكن للمشاركة أن تساعد؟.» *مجلة التمويل والتنمية*. النسخة العربية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن)، المجلد ٢١، عدد ٤، (ديسمبر ١٩٨٢م) ٤١ - ٤٤.

[١٩] Lee, Eddy. "Basic-Needs Strategies: A Frustrated Response to Development from Below." In *Development from Above or Below?* Edited by Walter B. Stohr and D. R. Fraser Taylor. New York: John Wiley and Sons, 1981, 107-122.

[٢٠] Griffin, Keith. "Increasing Poverty and Changing Ideas about Development Strategies." In *Development and Change*. Oxford: Institute of Commonwealth Studies, Vol. 8., 118-132.

[٢١] أبوبكر، يحيى. «اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي.» *مجلة تنمية المجتمع* (القاهرة: ج.م.ع.، مؤسسة فريد ريش ايبرت). السنة ١٣، العدد ٣ (١٩٨٩م)، ٤ - ٨.

[٢٢] البطريق، محمد كامل وشديد، محمد جمال. *تنمية المجتمع المحلي: دراسة تحليلية للأساس النظري لمنهج تنمية المجتمع والأبعاد الرئيسية لمدى تطبيقه بفاعلية في المجتمعات الريفية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.

[٢٣] الروّاف، عثمان. «الإطار النظري لمفهوم التنمية الريفية.» *مجلة البلديات* (وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض). السنة الثانية، العدد ٦ (شوال ١٤٠٦هـ/يونيو ١٩٨٦م)، ٩٩ - ١٠٢.

[٢٤] U.N. Publications Department of Technical Co-Operation for Development. *Public Adminstration, Institutions and Practices in Integrated Rural Development Programmes.* St/ESA/SER/E/23, New York: U.N., 1980.

[٢٥] الحبيب، فايز إبراهيم. *نظريات التنمية والنمو*. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

[٢٦] أجروالا، رامجوبال. «التخطيط في البلدان النامية.» *مجلة التمويل والتنمية*، النسخة العربية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن). مجلد ٢٢، عدد ١ (مارس ١٩٨٥م)، ١٣ - ١٦.

[٢٧] ميلز، بيير لانديل. «الإدارة عامل مقيد.» *مجلة التمويل والتنمية*. الجزء ٢، العدد ٣ (سبتمبر ١٩٨٣م)، ١١ - ١٤.

[٢٨] أحمد، علي فؤاد. «حول مشروع التنمية الريفية المتكاملة في المملكة العربية السعودية.» *مجلة البلديات*، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض. السنة الأولى، العدد الثاني (يوليو ١٩٨٥م)، ١٠ - ١٩.

The Necessity of An Alternative: A Study about the Effectiveness of the Development Strategies

Abdullah Taher
Assistant Professor, Department of Economics,
College of Administrative Sciences,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received 23/1/1412; Accepted for publication 28/8/1412)

Abstract. The main hypothesis of the study is that the prevailing development strategies which are followed in the less developed countries (LDC's) are not effective in making the necessary changes to get rid of the backwardness in such countries. The analysis had three main cores in order to achieve the goal. These cores are: analyzing the tool of the development, which is the human-being, the strategic path of development, and the goals of the strategies. In spite of the agreement among economists that the well being of the human-being is the main goal for all strategies, there are wide disparities among the strategies in defining the well-being status of human-being and what kinds and qualities of goods and services needed to achieve it.

The main conclusion of the study is that there is a need for LDC's to look for an alternative to the prevailing development strategies. The study suggested the adoption of the Islamic comprehensive development strategy which depends on the human being as a total goal. This strategy is able to give more convenient answers to the questions provoked by the study.